

Reporter News

اتساع ظاهرة صرف العمال والمستخدمين

٢٠٠١/٣/١٣

عملية صرف العمال والمستخدمين الى تزايد في المرحلة المقبلة على صعيد القطاعين العام والخاص تحت ستارين اساسيين :

الاول خفض الكلفة الادارية وتقليص حجم وموظفي واجراء الادارات العامة، وصولا الى تخفيف حجم العجز في الميزانية العامة وبالتالي الحد من كلفة بند الرواتب والاجور والتحويلات في الموازنة العامة الذي يشكل حوالي ٣٧% من حجم الموازنة العامة.

الثاني يتعلق بالقطاع الخاص الذي بدأ جملة عمليات صرف واسعة طالت وتطال مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعية وتجارية واستشفائية وحتى سياحية وخدمائية.

حجة القطاع الخاص تختلف بعض الشيء عن حجة القطاع العام، وهي تتم بحجة الركود الاقتصادي وعدم القدرة على المنافسة في السلع المنتجة محليا، فضلا عن ازدياد عناصر الكلفة ومنها اشتراكات الضمان الاجتماعي... وعلى هذا الاساس تتقدم المؤسسات من وزارة العمل بطلب صرف المستخدمين مشفوعة ببيانات تبين الخسائر للسنوات الثلاث الاخيرة للمؤسسة، لكي تحصل على حق صرف العمال والمستخدمين مقابل تعويضات تدفعها المؤسسة للاجراء وتحظى على موافقة الطرفين، اي المؤسسة والعمال، وعندها يمكن لوزارة العمل ان تقبل الموافقة... وقد بدأت بوادر هذه الاجراءات تبرز فعليا من خلال :

قرارات النظام العميل في بيروت بالنسبة لاقفال تلفزيون لبنان ومعالجة الفائض في وزارة العمل، والموظفين الموقنين والمتعاقدين والاجراء في الادارات والمؤسسات العامة والبلديات... وهي مستمرة بالنسبة لمؤسسات اخرى مثل طيران الشرق الاوسط، التي تؤكد الخيارات المطروحة على قاسم مشترك وهو تقليص عدد المستخدمين بحدود ١١٠٠ مستخدم تقريبا.

على صعيد القطاع الخاص، بدأت ظاهرة شركة التراب اللبنانية في شكا التي انذرت بصرف ١٦٣ مستخدما لاسباب اقتصادية بحتة، وهي ان الشركة تعرضت لخسائر خلال العام ٩٩ و ٢٠٠٠ بلغت حوالي ٢٨ مليون دولار (منها ١٩ مليونا خلال العام ٩٩ وحوالي ٨,١٦٤ ملايين دولار خلال العام ٢٠٠٠) وهي ترتقب حسب البيانات التي تحضرها لوزارة العمل استمرار الخسائر للعام الحالي باعتبار ان سوق التراب اللبنانية تراجع استهلاكه من ٤ ملايين طن خلال العام ٩٥ الى حوالي ٢,٥ مليون طن في العام ٢٠٠٠، اي بتراجع نسبته ٤٠%، علما ان شركة

التراية اللبنانية هي الاكبر بين الشركات اللبنانية وتستحوذ على حوالي ٤٣% من حركة السوق. (كانت الشركة صرفت حوالي ٢٥٠ عاملا ومستخدمًا خلال العام ٢٠٠٠ مقابل تعويضات وصلت الى ٣٦ شهرا للمستخدم).

اشارة الى ان وزارة العمل تلقت خلال العام الفائت وبداية العام الحالي اكثر من ٥١١ شكوى للصرف الجماعي والفردي اكثرها خلال العام ٢٠٠٠، منها حوالي ٤٩٦ معاملة تتعلق بشكاوى عمالية للصرف اضافة الى عدد من المراسلات الادارية. وقد حفظ من هذه الشكاوى، نظرا لاهميتها وانعكاساتها الاجتماعية حوالي ٣٨٣ شكوى وتمت معالجتها كالاتي :

٢١٥ شكوى تم حلها حيبا، بمعنى ان الوزارة استطاعت الاستحصال على تعويضات معينة للمستخدمين المصرفيين وافق عليها اصحاب العمل

٨١ شكوى تعذر حلها بسبب الخلافات الكبيرة والفوارق الكبيرة بين ما يطلبه العمال ويعرضه اصحاب العمل.

١٠٧ شكوى قيد المراجعة حاليا للمعالجة، وهي تنتظر المواعيد المحددة اللازمة لتسويتها... وهناك حوالي ٨٩ شكوى قيد التحقيق حتى تاريخه...

ويتمركز القسم الاكبر من حالات الصرف في منطقتي بيروت وجبل لبنان، اضافة الى منطقة الشمال وقد بدأت الوتيرة ترتفع بعض الشيء في المناطق الاخرى.

وحسب وزارة العمل فان القطاعات التي تطالها عمليات الصرف ابرزها : قطاع الالبسة والاحذية والمفروشات - قطاع المصارف بعد عمليات الدمج - مصانع المواد الغذائية والمؤسسات السياحية والفندقية - قطاع التراية ومواد البناء والبلاط، بسبب الركود العقاري اضافة الى شركات المقاولات والبنى التحتية - قطاع الالمنيوم الذي شهد عمليات تقليص عدد المستخدمين فضلا عن قطاع الانترنت. وحسب مصادر مصلحة العمل في وزارة العمل فان طلبات تقليص عدد الاجراء الواردة من المؤسسات تتراوح بين ٥ عمال و ٢٥٠ عاملا، والاسباب هي: الاحتلال السوري والهيمنة على كل القطاعات الاقتصادية والانتاجية وضربها تدريجيا وتردي عملية التسويق وتخفيف حجم العمل. وهناك بعض المؤسسات من صناعية وتجارية عمدت الى تقليص عدد الاجراء لاعتماد طريقة العمل بالقطعة، باعتبار ان هذه الطريقة تزيد الانتاجية وتخفف الكلفة... اضافة الى بعض المؤسسات المصرفية والصناعية والتجارية عمدت الى صرف تدريجي لعمال النظافة والحراسة والحماية، ولزمت هذه الاعمال الى شركات متخصصة، باعتبار ان الكلفة اقل من كلفة العمال والمستخدمين وتقديماتهم...